جمعية الصداقة الكويتية الإنسانية

الكويت

البيانات المالية

للفترة من 9 أبريل 2018 (تاريخ الإشهار) حتى 31 ديسمبر 2019

مع

تقرير مراقب الحسابات المستقل

جمعية الصداقة الكويتية الإنسانية

الكويت

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2 - 1
بيان المركز المالي	3
بيان الدخل الشامل	4
بيان التغيرات في أموال الجمعية	5
بيان التدفقات النقدية	6
ايضاحات حول البيانات المالية	14 - 7

كرو المهنا وشركاه
محاسبون قانونيون
برج 25 فبراير، دور 29
شارع خالد بن الوليد، شرق
ص. ب 26154 صفاة، الكويت
الرمز البريدي 13122
تليفون : 22942740 965+
فاكس : 22452549 965+
www.crowe.com.kw

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة/ الأعضاء المحترمين
جمعية الصداقة الكويتية الإنسانية
الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لجمعية الصداقة الكويتية الإنسانية ("الجمعية")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019 وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في أموال الجمعية والتدفقات النقدية للفترة المالية من 9 أبريل 2018 (تاريخ الإشهار) حتى في 31 ديسمبر 2019 وملخص حول السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة – من كافة النواحي المادية – عن المركز المالي للجمعية كما في 31 ديسمبر 2019 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في فقرة "مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. نحن مستقلون عن الجمعية وفقاً لميثاق الأخلاقيات للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وقمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها مناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية

يقع على عاتق إدارة الجمعية مسؤولية إعداد هذه البيانات المالية وعرضها العادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ومسؤولية الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية للتمكين من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.
عند إعداد البيانات المالية، يقع على عاتق الإدارة مسئولية تقييم قدرة الجمعية على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الإستمرارية مع الإفصاح – متى كان ذلك ممكناً – عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الإستمرارية وتطبيق مبدأ الإستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية الجمعية أو وقف أعمالها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. قد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الإقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

يتبع : مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم رصد الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك المخاطر المرتبطة بالأخطاء الناتجة عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- استيعاب أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى الجمعية.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام بناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً كبيراً حول قدرة الجمعية على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة إذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الجمعية عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

ونتواصل مع الإدارة حول النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في الرقابة الداخلية يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك أن الجمعية تمسك دفاتر حسابية منتظمة، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها القانون رقم 24 لسنة 1962 والقوانين المكملة والمعدلة له والنظام الأساسي للجمعية، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. وبإعتقادنا وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات لم تقع خلال الفترة المالية من 9 أبريل 2018 (تاريخ الإشهار) حتى 31 ديسمبر 2019 مخالفات لأحكام القانون رقم 24 لسنة 1962 والقوانين المكملة والمعدله له أو النظام الأساسي للجمعية على وجه قد يؤثر مادياً على نشاط الجمعية أو مركزها المالي.

الكويت في 9 فبراير 2020

رابعة سعد المهنا
سجل مراقبي الحسابات رقم 152 فئة أ
كرو المهنا وشركاه

جمعية الصداقة الكويتية الإنسانية

الكويت

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019

	إيضاح	2019 دينار كويتي
الموجودات		
الموجودات المتداولة		
النقد والنقد المعادل	4	440,524
إجمالي الموجودات المتداولة		440,524
إجمالي الموجودات		440,524
أموال الجمعية		
الوفر المرحل		440,524
إجمالي أموال الجمعية		440,524

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً من البيانات المالية وتقرأ معها

رئيس مجلس الإدارة

أحمد جاسم الصراف

جمعية الصداقة الكويتية الإنسانية

الكويت

بيان الدخل الشامل للفترة المالية من 9 أبريل 2018 (تاريخ الإشهار) حتى 31 ديسمبر 2019

	إيضاح	الفترة من 9 أبريل 2018 (تاريخ الإشهار) حتى 31 ديسمبر 2019 دينار كويتي
الإيرادات	5	512,087
مصاريف الأنشطة		(30,028)
مجمل الوفر		**482,059**
فوائد دائنة		9,005
مصاريف إدارية وعمومية	6	(50,540)
وفر الفترة		**440,524**
الدخل الشامل الآخر للفترة		–
مجموع الدخل الشامل للفترة		**440,524**

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً من البيانات المالية وتقرأ معها

جمعية الصداقة الكويتية الإنسانية

الكويت

بيان التغيرات في أموال الجمعية للفترة المالية من 9 أبريل 2018 (تاريخ الإشهار) حتى 31 ديسمبر 2019

	الوفر المرحل دينار كويتي
وفر الفترة	440,524
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	**440,524**

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً من البيانات المالية وتقرأ معها

جمعية الصداقة الكويتية الإنسانية

الكويت

بيان التدفقات النقدية للفترة المالية من 9 أبريل 2018 (تاريخ الإشهار) حتى 31 ديسمبر 2019

	إيضاح	الفترة من 9 أبريل 2018 (تاريخ الإشهار) حتى 31 ديسمبر 2019 دينار كويتي
الأنشطة التشغيلية		
وفر الفترة		440,524
وفر العمليات		440,524
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل		440,524
النقد والنقد المعادل في نهاية الفترة	4	440,524

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً من البيانات المالية وتقرأ معها

جمعية الصداقة الكويتية الإنسانية

الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة من 9 أبريل 2018 (تاريخ الإشهار) حتى 31 ديسمبر 2019

1) عام

1.1) تأسيس وطبيعة نشاط الجمعية

تأسست جمعية الصداقة الكويتية الإنسانية بموجب القرار الوزاري رقم (29/أ) لسنة 2018 بتاريخ 9 أبريل 2018.

وتتمثل أهداف الجمعية فيما يلي:

- تقديم الرعاية الإجتماعية والمادية للمحتاجين من أي جنسية كانت، وخاصة المرضى الذين لديهم صعوبات مادية.
- مساعدة الأسر المتعففة.
- تقديم العون للمساجين وأسرهم.
- القيام بمختلف أعمال الإغاثة والتعاون في ذلك مع باقي جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.
- تكريم قدامى المقيمين في الكويت ممن تجاوزت إقامتهم بصورة مستمرة خمسين عاماً، وتقديم الهدايا المادية والمعنوية لهم.
- تكريم المقيمين من الملتزمين بمختلف القوانين.
- العمل علي توطيد أواصر الصداقة والمحبة مع المقيمين من خلال المشاركة في أعيادهم الوطنية.

أموال الجمعية

وفقاً للنظام الأساسي للجمعية فإن أموال الجمعية تتكون من رسوم الالتحاق والاشتراكات، التبرعات والهبات التي يوافق مجلس الإدارة على قبولها، أموال الزكاة والصدقات والوصايا والأوقاف، الإعانات الحكومية، إيرادات الأنشطة والمشاريع الخيرية، ما يمكن الحصول عليه من أوجه الإيرادات الأخرى التي يوافق عليها مجلس الإدارة وبما لا يتعارض مع الأنظمة المرعية في البلاد، ومقابل إستغلال مرافق الجمعية.

إن عنوان الجمعية المسجل هو الشويخ – المنطقة الحرة – قطعة 1 – قسيمة رقم E13 – الدور الأول – دولة الكويت.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 من قبل مجلس إدارة الجمعية بتاريخ 9 فبراير 2020.

1.2) فترة إعداد البيانات المالية

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للجمعية فإن السنة المالية للجمعية تبدأ في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام ما عدا السنة الأولى فتبدأ من تاريخ الإشهار، وتنتهي في 31 ديسمبر من العام التالي. وعليه فقد تم إعداد هذه البيانات المالية عن الفترة من 9 إبريل 2018 (تاريخ الإشهار) حتى 31 ديسمبر 2019 باعتبارها السنة المالية الأولى للجمعية.

2) أسس الإعداد

2.1) بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

2.2) أسس القياس

تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية.

2.3) عملة العرض والتعاملات الرئيسية

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي. وهي عملة العرض الرئيسية للجمعية.

2.4) تقديرات وأراء المحاسبة الهامة والمصادر الرئيسة لعدم التأكد من التقديرات

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وإفتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية المشار لها في إيضاح رقم (3)، والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. قد يكون هناك إختلاف بين النتائج الفعلية وتلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والإفتراضات الضمنية بصورة مستمرة. يتم إدراج التغييرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقديرات وفي أي فترة مستقبلية متأثرة.

الأحكام

عند تطبيق الجمعية للسياسات المحاسبية، إستخدمت الإدارة الأحكام التالية، بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات، والتي لها أكبر الأثر الجوهري على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:

تصنيف الموجودات المالية

تقرر الإدارة عند حيازة الموجودات المالية ما إذا كان يجب تصنيفها كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو كموجودات مالية بالتكلفة المطفأة.

3) ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية تم تطبيقها بثبات خلال الفترة بإستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي أصبحت واجبة التطبيق من 1 يناير 2019.

3.1) المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة واجبة التطبيق في الفترة الحالية

قامت الجمعية خلال الفترة الحالية بتطبيق عدد من المعايير الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية التطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019.

أ) المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 "عقود الإيجار"

تم تفعيل سريان المعيار الدولي للتقارير المالية 16 للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. إن المعيار الدولي للتقارير المالية 16 لم يغير مادياً المحاسبة عن التأجير بالنسبة للمؤجر. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 16 مبادئ الإعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. قامت الجمعية كمستأجر، بتطبيق السياسة المحاسبية التالية فيما يتعلق بعقود التأجير:

عند بداية العقد، تقوم الجمعية بتقييم ما إذا كان العقد عقد تأجير. يعتبر العقد عقد تأجير إذا كان يتضمن الحق في التحكم في استخدام أصل محدد لفترة زمنية بمقابل. عند تحديد العقد على أنه عقد تأجير، تعترف الجمعية بأصل حق الاستخدام والتزام التأجير في تاريخ بدء العقد. يتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة، والتي تشتمل على المبلغ المبدئي لالتزامات التأجير المعدلة بأية مدفوعات تأجير تم إجراؤها في أو قبل تاريخ بداية العقد، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة مبدئية تم تكبدها. يتم استهلاك قيمة حق الاستخدام لاحقاً باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى فترة التأجير. إضافة إلى ذلك، يتم تخفيض حق الاستخدام بشكل دوري حسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم قياس التزام التأجير مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي لم يتم دفعها في تاريخ بداية العقد، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للجمعية. يتم قياس التزام التأجير لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

حددت الجمعية أن جميع عقود الإيجار لديها هي عقود قصيرة الأجل، وقامت بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصروفات إيجار في بيان الدخل، وخلصت إلى أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 ليس له أي تأثير جوهري على البيانات المالية للجمعية.

ب) تعديلات أخرى على المعايير

تم تطبيق التفسيرات والتعديلات على المعايير التالية من قبل الجمعية:

- تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 23 "حول عدم التأكد من طرق معالجة ضريبة الدخل".
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – "خصائص الدفع المقدم مع التعويض السلبي ".
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28 – الحصص طويل الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 – تعديل أو تقليص أو تسوية خطة المنافع
- دورة التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2015-2017 (الصادرة في ديسمبر 2017):

– التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3 "دمج الأعمال".
– التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 "الترتيبات المشتركة".
– التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 "ضرائب الدخل".
– التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 23 "تكاليف الاقتراض".

ليس لأي من التفسيرات والتعديلات على المعايير السارية للعام المالي الحالي أي تأثير هام على البيانات المالية للجمعية.

3.2) معايير جديدة ومعدلة ولكنها لم تصبح بعد سارية المفعول

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية والتي تسري على الفترات المالية المستقبلية التي تبدأ بعد تاريخ التقرير، لم يتم تطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية. وليس من المتوقع أن يكون لها تأثير هام على البيانات المالية للجمعية.

البيـان	يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 "عقود التأمين"	1 يناير 2022
معيار المحاسبة الدولي رقم 1 & 8 "تعريف المعلومات الجوهرية – (معدل)"	1 يناير 2020
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 "تعريف الأعمال – (معدل)"	1 يناير 2020
الإطار المفاهيمي المنقح لإعداد التقارير المالية	1 يناير 2020

3.3) الأدوات المالية

يتم الإعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي للجمعية عندما تصبح الجمعية طرفاً في شروط تعاقدية للأداة. يتم الإعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة التي تعود مباشرة لحيازة أو إصدار موجودات مالية أو مطلوبات مالية (خلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) تضاف إلى أو تخصم من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية (حسب الحاجة) عند الإعتراف المبدئي. إن تكاليف المعاملة تعود مباشرة إلى حيازة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم الإعتراف بها فوراً في بيان الدخل.

كافة المشتريات أو المبيعات الإعتيادية للموجودات المالية يتم الإعتراف وعدم الإعتراف بها في تاريخ المتاجرة. إن المشتريات أو المبيعات الإعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات في إطار زمني مؤسس بواسطة أحكام أو قوانين في السوق.

لاحقاً يتم قياس جميع الموجودات المعترف بها إما عن طريق التكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة حسب تصنيف الموجودات المالية.

الموجودات المالية غير المشتقة

تصنيف وقياس الموجودات المالية

تقوم الجمعية بتصنيف موجوداتها المالية عند القياس المبدئي وفقاً للفئات التالية:

- الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة.
- الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة

يتم تسجيل الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين:

- أن يكون محتفظ به في إطار نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- أن تؤدي شروطه التعاقدية – في تواريخ محددة – إلى تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من أصل المبلغ والربح على أصل المبلغ القائم.

يتم قياس الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. ويتم الاعتراف بأرباح أصل المبلغ وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في بيان الدخل، كما يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة من الاستبعاد في بيان الدخل.

إن الموجودات المالية للجمعية المدرجة بالتكلفة المطفأة تتألف من " النقد والنقد المعادل".

النقد والنقد المعادل

يتألف النقد والنقد المعادل من نقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع لأجل ذات فترة إستحقاق ثلاثة أشهر أو أقل، والذي يخضع لمخاطر ضئيلة من التغيرات في القيمة العادلة ويتم إستخدامه من قبل الجمعية في إدارة إلتزاماتها قصيرة الأجل.

إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية من قبل الجمعية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية المحققة من الأصل، أو عندما تقوم الجمعية بتحويل الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا الملكية إلى طرف آخر. إذا لم تقم الجمعية بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية ولاتزال تسيطر على الأصول المنقولة، تحقق الجمعية حصتها المحتفظ بها في الأصل وأي إلتزام مصاحب لمبالغ قد يستحق سدادها. إذا احتفظت الجمعية بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المنقول، فإنها تستمر في الإعتراف بالأصل المالي.

مقاصة الأدوات المالية

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وصافي المبلغ المبين في بيان المركز المالي إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية نافذة لمقاصة المبالغ المحققة وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها

إن تبني المعيار الدولي للتقارير المالية قد غير جوهرياً محاسبة الجمعية لخسائر الإنخفاض في القيمة للموجودات المالية حيث إستبدل منهج "الخسائر المتكبدة" بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 ليحل محله منهج "الخسائر الإئتمانية المتوقعة".

إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 يتطلب من الجمعية تسجيل مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لكافة أدوات الدين الغير محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. إن الخسائر الإئتمانية المتوقعة تستند إلى الفرق بين التدفق النقدي التعاقدي المستحق وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع الجمعية استلامها.

بالنسبة للأرصدة والودائع البنكية، ووكالة بالاستثمار تعتبر الجمعية أنها ذات مخاطر إئتمانية منخفضة ومودعة لدي بنوك وجهات ذات تصنيف إئتماني عالي ويستند مخصص الخسارة إلى خسائر الإئتمان المتوقعة خلال 12 شهراً والتي تعتبر غير جوهرية بالنسبة للجمعية.

3.4) الممتلكات والمعدات

يتم إستهلاك الممتلكات والمعدات بالكامل في تاريخ الإقتناء.

3.5) المخصصات

تسجل المخصصات عندما تكون على الجمعية إلتزام حالي (قانوني أو إستدلالي) نتيجة لحدث سابق، ويكون من المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير لمبلغ الإلتزام بصورة موثوق فيها. يتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة تقرير ويتم تعديلها لتتناسب مع تقديرات السنة الحالية . عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد مادياً، فإن قيمة المخصصات هي القيمة الحالية للمصروفات المتوقعة المطلوبة لتسوية الإلتزام.

3.6) الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية. بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن إحتمال تحقيق منافع إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية مرجحاً.

3.7) تحقق الإيراد

يتم قياس الإيرادات وفقاً للقيمة العادلة للمقابل المستلم من رسوم الإشتراكات، التبرعات النقدية والعينة، الهبات، الإعانات الحكومية بالإضافة إلى أوجه الإيرادات الأخرى.

يتم إثبات إيرادات التبرعات العينية والتي تكون في صورة منافع أو خدمات عند إمكانية قياسها بحيث تعكس القيم المقدرة لتلك التبرعات القيمة العادلة لتلك الخدمات أو المنافع.

يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد في بيان الدخل عند إستحقاقها.

4) النقد والنقد المعادل

	2019 دينار كويتي
عهدة نقدية	132
نقد لدى البنوك	35,392
وكالة بالاستثمار	305,000
وديعة بنكية قصيرة الأجل	100,000
	440,524

5) الإيرادات

	الفترة من 9 أبريل 2018 (تاريخ الإشهار) حتى 31 ديسمبر 2019 دينار كويتي
تبرعات نقدية	501,517
تبرعات عينية	10,000
إيرادات رسوم العضوية	570
	512,087

6) مصاريف إدارية وعمومية

	الفترة من 9 أبريل 2018 (تاريخ الإشهار) حتى 31 ديسمبر 2019 دينار كويتي
أجور ورواتب	19,161
إيجارات	10,000
إعلانات ومطبوعات	2,919
ضيافة	7,945
مصاريف بنكية	638
مصاريف إنتقالات	1,180
رسوم وإشتراكات	781
إستهلاكات ممتلكات ومعدات	4,743
أخرى	3,173
	50,540

7) إدارة المخاطر المالية

إن أنشطة الجمعية تنطوي على المخاطر، ولكن يتم إدارة هذه المخاطر بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. تقوم إدارة الجمعية بتحمل مسئولية إنشاء ومتابعة إطار إدارة المخاطر للجمعية وتطوير ومراقبة سياسات إدارة مخاطر الجمعية . إن عملية إدارة المخاطر هي عملية حاسمة للجمعية في تحقيق أهدافها، وكل فرد داخل الجمعية يتحمل مسئولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسئوليات المنوطة به.

نتيجة لإستخدام الأدوات المالية، تتعرض الجمعية للمخاطر التالية:

- مخاطر الإئتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يبين هذا الإيضاح معلومات حول تعرض الجمعية لكل من المخاطر أعلاه، كما يوضح أهداف الجمعية وسياساتها ومنهجها في قياس وإدارة تلك المخاطر.

- **مخاطر الإئتمان**

إن مخاطر الإئتمان هي مخاطر الخسارة المالية الناجمة عن العجز بالوفاء بالإلتزامات التعاقدية من قبل العميل أو الطرف المقابل، وتنشأ بشكل أساسي من الأرصدة لدى البنوك والودائع البنكية والوكالات الإستثمارية.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان كما في تاريخ بيان المركز المالي موضح كالتالي:-

	2019
	دينار كويتي
النقد والنقد المعادل	440,524
إجمالي التعرض لمخاطر الإئتمان	440,524

إن مخاطر الإئتمان المتعلقة بالنقد والنقد المعادل تعتبر غير ذات أهمية، حيث أن النقد مودع لدى بنوك ذات سمعة إئتمانية جيدة.

- **مخاطر السيولة**

تتمثل مخاطر السيولة في مواجهة الجمعية لصعوبات في توفير الأموال اللازمة للوفاء بإلتزاماتها التي تتعلق بالمطلوبات المالية التي يتم تسويتها عن طريق تقديم النقد أو أصل مالي آخر. إن منهج الجمعية في إدارة السيولة هو التأكد، إلى أقصى حد ممكن، من توافر السيولة الكافية لتلبية إلتزاماتها عند إستحقاقها في الظروف العادية وأوقات الضغط، وذلك دون تكبد أية خسائر غير مقبولة أو التعرض لمخاطر المساس بسمعة الجمعية.

- **مخاطر السوق**

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار السوق. إن مخاطر السوق تتكون من ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر معدل الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم.

إن أهداف إدارة مخاطر السوق هي إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق في حدود القياسات المقبولة، مع تحقيق عائد مجزي.

مخاطر معدلات الفائدة

إن مخاطر معدلات الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في معدلات الفائدة في السوق. الجمعية غير معرضة لمخاطر هامة فيما يتعلق بمعدل الفائدة.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تأثر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في معدلات تحويل العملات الأجنبية. إن الجمعية غير معرضة لمخاطر تتعلق بالعملات الأجنبية.

مخاطر أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في حقوق الملكية. إن الجمعية غير معرضة لمخاطر أسعار الأسهم.